

فصار تحريك زيادة التارة اوله والواو بين العين واللام
وهو مطبوع وليس مطبوع ايضا الباب الحامس من الالف
لكنه يفتح بفتح فاعليا كالمطبعة لبيان ولولم
يكسرت العين واوا ويلزم وجود العظم لوجود كلام الله
في كلامه ليس الهمزة وما قبلها مضموم ولا يبطئ الا
الحاق لكن كسره بعد وترد الفحة للبيان المذكورة صحا ووزن
موزونة تسعة تسعة تسعة الالفاظ السبعة للالفاظ
من نظره وعلا مائة ان يكون ما قبله غير حرف كسرة
اصح من فصاحة زيادة التارة اوله والياء اخره
من تسعة تارة وهو مطبوع سقاه بالكلام اذ قال
في الصحاح سقاه بالكلام اذاه وهوثة القول بالفتح
اسم ان حقيقته الالحاق في هذه الحقيقه التي يزيد فيها حرفا
على التلاوة الجرد الالحاق في تخرج انما هو زيادة في التلاوة
الالحاق في تجلب انما هو تبارك والياء، انما وجدت في
المطبعة كما دخلت في تخرج لان حرف الالحاق لا يكون ان
لا يوجد في اول الكلمة كما استمر من بعد حرفه وسطره كزيادة
الواو في تجرب واخرها كزيادة الياء في تسعة على ما خرج
به في شرح المفصل وعلية تسكن لانها مطبوعة بتخرج
زيادة الهمزة والياء في الالف في الالف تسعة تسعة

والجاء على نحو ان يممكن اصله كمن سبق من المكان
على توهم ان جبر اصله وقيل ان الهمزة تسكن عن الالف في السكون
وهو بعيد عن كرام ومرة استعمل عليه فطلبه في نسخ النسخة
اعلم ان المراد بالالحاق جعل المحقق هو ان الالف في بعض
الحروف كالحاء والسين والميم والمضمة ولما لا يجوز الا
دخام ومطلق ولا الاعلان في غير الالف والسين من الالف
سنة في نرسا اوسع من خمسة وثلاثين بابا كالثمان
المحقيق اخرج في زيادة ثلثة ارف على التلاوة في الجهد والباب
الاول منها افعنل بفتح الالف افعنلا هذا وزن موزونة
افعنل بفتح الالف افعنل بفتح الالف افعنل بفتح الالف
يقال افعنل بفتح الالف افعنل بفتح الالف افعنل بفتح الالف
منه القصر فتقوم بفتح الالف واخر ظهوره في ثمانية الالف
وهو ضد الاحدب وعلا مائة ان يكون ما قبله غير حرف
كافعنل بفتح الالف افعنل بفتح الالف افعنل بفتح الالف
والنون بين العين واللام وحرف من جنس الالف في الالف
اتفاق كما هو في الاختلاف ان كان الالف في الالف تسعة
سكن الالف كسرة في حيز بين الالف بفتح الالف افعنلا
هذه اوزن موزونة اسبقه بفتح الالف افعنل بفتح الالف
قبله في الالف بفتح الالف افعنل بفتح الالف افعنل بفتح الالف